

إكسون موبيل وشل تستقطعان حصة الأسد بمشروعات الغاز في السعودية

الأمير سعود الفيصل: الإجراءات التي اتبعتها فريق التفاوض في اختيار الشركات تتفق مع أفضل الممارسات والمعايير السائدة عالمياً وتتسم بالشفافية والمنافسة



الأمير سعود الفيصل

الرياض: عمر الزبيدي

لندن: «الشرق الأوسط» أعلنت السعودية أمس أسماء الشركات الأجنبية الفائزة بعقود مشروعات ضخمة لتطوير احتياطات الغاز بمليارات الدولارات، وهذه هي أكبر خطوة من نوعها تفتتح في المملكة الباب أمام المستثمرين الأجانب منذ 25 عاماً.

وفيما حصلت شركات إكسون موبيل ورويال داتش شل وبي.بي.بي وفي لبيس على حصة في أكبر المشروعات الثلاثة المطروحة وهو مشروع تطوير جنوب الغوار في المنطقة الشرقية والمعروف باسم المشروع الأساسي رقم واحد، وتبلغ القيمة الإجمالية للمشروع 15 مليار دولار، تم استبعاد شيفرون وماراثون أويل وتكساكو وتعتبر الأخيرة صاحبة أقدم علاقة مع المملكة حيث باشرت أعمالها في مشروعات النفط منذ منتصف الثلاثينات من القرن الماضي. وفازت شركة إكسون أيضاً بالدور القيادي في المشروع الأساسي الثاني على ساحل البحر الأحمر بالمشاركة مع شركة انرون وشركة أوكسيدنتال.

وفازت شركات شل وتوتال وكونوكو بحصة في المشروع الثالث لتطوير حقل الشيبية في منطقة الربع الخالي في جنوب شرقي السعودية.

ولم تعلن أسماء الشركات التي ستتولى الدور القيادي للمشروعين الأول والثالث لكن مصادر بصناعة النفط توقعات ان تتولى إكسون موبيل الأول وشل الثاني.

ونقلت وكالة الأنباء السعودية أمس تصريح الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي المشرف على المفاوضات مع شركات البترول العالمية قوله ان المجلس الأعلى لشؤون البترول والمعادن وافق على قائمة الشركات العالمية التي ستتولى تنفيذ مشاريع تطوير قطاع الغاز

والتي رشحتها اللجنة الوزارية التي يرأسها بناء على ما تلقته اللجنة من الفريق المكلف بالتفاوض مع الشركات التي قدمت عروضها للاستثمار في قطاع الغاز في السعودية.

وأشار الأمير سعود إلى أن اختيار الشركات جاء بناء على ما تتمتع به من قدرات مالية وفنية وما يتوفر لها من خبرات ومدى انسجام عروضها مع احتياجات المملكة ومتطلباتها. وأوضح أن الشركات التي وقع عليها الاختيار هي كالتالي، أولاً: (المشروع المحوري الأول - شمال الربع الخالي) ويسند تنفيذ المشروع إلى اتحاد شركات يتكون من الشركات التالية: شركة إكسون موبيل وشركة شل وشركة بريتش بتروليوم وشركة فيليبس. ثانياً: (المشروع المحوري الثاني - منطقة البحر الأحمر وشمال غربي المملكة) ويسند تنفيذ المشروع إلى اتحاد شركات تتأسسه شركة إكسون موبيل ويتألف من كل من: شركة إكسون موبيل وشركة أوكسيدنتال بتروليوم و إينرون.

ثالثاً (المشروع المحوري الثالث - غاز حقل الشيبية ومنطقة جنوب شرقي الربع الخالي) ويسند تنفيذ المشروع إلى اتحاد شركات يتكون من الشركات التالية: شركة شل وشركة توتال في نا الف وشركة كونوكو. وأبان وزير الخارجية السعودي المشرف على المفاوضات أن اللجنة الوزارية ستقوم لاحقاً بتحديد الشركات التي ستقود الاتحاد الذي سينفذ المشروعين الأول والثالث. وأفاد بأنه تم استبعاد ثلاث شركات أما لأنها لم تقبل المشاركة في المشاريع المقترحة من قبل السعودية كما هي معروضة أو لأنها قدمت عروضاً لا تتسجم مع احتياجات المملكة. وأكد الأمير سعود في تصريحه أن الإجراءات التي اتبعتها فريق التفاوض في اختيار الشركات تتفق مع أفضل الممارسات والمعايير السائدة عالمياً وتتسم بالشفافية والمنافسة. وقال إنه يأمل أن تجد الشركات التي لم يحالفها الحظ في المشاركة في تنفيذ المشاريع المطروحة فرصاً أخرى للاستثمار في المملكة «حيث أن المملكة توفر بيئة استثمارية متميزة بفضل ما تتمتع به من استقرار وما توفره من حوافز». وأشاد الأمير سعود بالفصل بالجهود التي بذلها فريق التفاوض مضيفاً «أنه استطاع خلال مدة قياسية تصميم مشاريع طموحة تتسجم مع مصالح المملكة وأهدافها وتجلب أكبر استثمارات أجنبية في تاريخ المملكة».

وأضاف «أن هذا الإنجاز تم وفقاً للجدول الزمني الذي سبق أن حددته اللجنة الوزارية وأنه لم يكن بالإمكان الوصول لهذه المرحلة المتقدمة وتحقيق ما تم تحقيقه لولا الدعم المتواصل والمتابعة المستمرة من قيادة المملكة وفي مقدمتها خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز حفظه الله والأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس الحرس الوطني والأمير سلطان بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام. ولولا الجهود الكبيرة والمضنية التي قام بها فريق التفاوض والكفاءة العالية والخبرة التخصصية المتميزة التي يتمتع بها أعضاؤه والتي عززها انقطاعهم التام لهذه المهمة ومثابرتهم المستمرة حتى حققوا ما حققوه».

وأشار الأمير سعود إلى أنه سيتم خلال الأسابيع القليلة القادمة توقيع اتفاقيات تحضيرية مع الشركات التي وقع عليها الاختيار وأن الاتفاقيات المزمع توقيعها مع الشركات تهدف إلى تحديد وتصميم المشاريع وتحديد المبالغ التي ستستثمر فيها والجدول الزمني لذلك. وأوضح أنه بالنسبة للاتفاقيات التي تنفيذها النهائية والتي يبدأ بعدها التنفيذ الفعلي للمشاريع فإنها سوف تتم بعد اكتمال تصميم وتحديد المشاريع. وفي ختام تصريحه أوضح الأمير سعود أن الفشل في صل أنه إنفاذاً للتوجيهات الكريمة فإن اللجنة الوزارية المكلفة بالإشراف على سير المفاوضات والمؤلفة من كل من: المهندس علي بن إبراهيم النعيمي وزير البترول والثروة المعدنية والدكتور هاشم بن عبد الله يماني وزير الصناعة والكهرباء والدكتور إبراهيم بن عبد العزيز العساف وزير المالية والاقتصاد الوطني والاستاذ خالد بن محمد القصيبي وزير التخطيط سوف تستمر في عقد اجتماعاتها خلال الأيام القادمة لمتابعة تنفيذ الخطوات المتبقية في المرحلة الحالية من المفاوضات حتى يتم استكمال هذه المرحلة وفقاً للجدول الزمني المرسوم له.

ومن المعلوم أن الشركات التي قدمت العروض هي: رويال داتش شل، إكسون موبيل، بريتش بتروليوم، أمكو، إيني الإيطالية، شيفرون، فيليبس، كونوكو، توتال في نا إلف الفرنسية، أوكسيدنتال بتروليوم، إنرون للغاز، ماراثون أويل، تكساكو.

ويذكر أن المملكة تملك ربع الاحتياطي العالمي من النفط الخام المقدر بحوالي 261 مليار برميل ويقدر احتياطياتها من الغاز بستة آلاف مليار متر مكعب: أربعة آلاف مليار متر مكعب في حقول مشتركة مع النفط والغاز مليار متر مكعب في حقول مستقلة.

وتراهن السعودية على قطاع الغاز لتعزيز قدرتها على توليد الطاقة الكهربائية وتحويل المعامل الحرارية ومنشآت تحلية المياه التي تعمل حالياً بالمازوت، لجعلها تعمل بالغاز ولتوسيع قاعدتها الصناعية، ويطرح إنتاج الغاز بعض المشاكل في السعودية لأن ثلثي احتياطيها من الغاز يقع في حقول مشتركة مع النفط واستثماره محدود بإنتاج النفط الخام الخاضع لحصة تحددها منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك).

Like 0

Tweet

Share

طباعة بريد 